المحور الثالث: الوضع الاقتصادي المعاصر وحركية الاقتصاد الجزائري

مرت الجزائر بعدة مراحل من بينها فترة استعمار دامت 132 سنة، والتي كانت فترة لاستنزاف ثرواتها من قبل المستعمر الغاشم، الذي استقلت منه سنة 1962، تاركا في الجزائر خرابا في جميع المستويات، فكان لزاما على الدولة الجزائرية إعادة بناء نفسها تنمية مختلف القطاعات لا سيما الاقتصادية منها، وكان ذلك بانتهاج برامج تنموية للنهوض باقتصادها وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، واختلفت البرامج التنموي حسب النظام الاقتصادي السائد من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

ولا يخفى على الجميع أن الاقتصاد الجزائري كان ولا زال ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على مداخيل النفط كأساس لتنمية الاقتصادية، فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها هو أن ارتفاع هذه المداخيل لا شك أن يسهم في وفرة موارد خزينة الدولة ومن ثمة تمويل الاستثمارات بما يسهم في التطور الاقتصادي، غير أن مداخيل النفط ترتبط بسوق عالمية، وهذه الأخيرة غير مستقرة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يؤثر سلبا على الدخل الوطني.

وهو ما اضطر بالدولة الجزائرية مع مطلع سنة 2000 إلى البحث عن موارد أخرى علها تسهم في بناء اقتصادها وتنميته.

وفي ظل ذلك حولت اهتمامها إلى دعم القطاعات المنتجة: الزراعة، الصناعة، الصيد ، تنمية المورد البشري ...، هذه الذي يمثل أهم برنامج يمكن من خلاله الوصول إلى التقدم، لاعتباره المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، وذلك بتخصيص الغلاف المالي الكافي للنهوض به، وهو ما ترتب عنه تحقيق نمو اقتصادي، والذي ظهرت نتائجه في:

- زيادة الاستثمارات.
- تحسن مستوى معيشة الأفراد.
- انخفاض مستوى البطالة.
- ارتفاع الدخل الوطني.
- نمو القطاعات الاقتصادية.

ورغم النتائج المتوصل لها من خلال برامج التنمية المنتهجة يظل اقتصاد الجزائر ريعي، هو الأمر الذي دفع الجزائر إلى البحث عن سبل أخرى لتحقيق التنمية.

ومما يلاحظ على اقتصاد الدولة الجزائرية توجهها الدولة في الآونة الأخيرة إلى تبني نوع جديد من المؤسسات وهي المؤسسات الناشئة، التي تقوم على المعرفة الفنية وحقوق الفكرية عامة من خلال الأفكار

المبتكرة للمبدعين في المجتمع خاصة الطالب الجامعي، ودعمه لبناء مشروعه، والنهوض بمؤسسته الناشئة لتصبح من المشاريع الناجحة التي تسهم في ترقية الاقتصاد الوطني.

وتعتبر فكرة المؤسسة الناشئة المعتمدة على المعرفة الفنية خطوة هامة في تنويع مداخيل الدولة إلا أنها تعتبر تجربة فتية يمكن ولما لا أن تأتي أكلها مستقبلا، ويتحقق التطور بالاستثمار في هذا النمط الجديد من المؤسسات.